رابعاً: من مداخل الإصلاح

ولمجمع اللغة العربية الدور الأول

لا يكفى أن نتنادى أو نتباكى على ما أصاب لغتنا القومية من كبوة تحتاج إلى صحوة تنقذها من الاستمرار فيها، ويبدو الأمر منوطاً بطوق النجاة الذى ننتظره مدخلاً إلى استعادة ماضى اللغة بما شهدته من رقى وازدهار ومرونة وتطور مع قابليتها الدائمة للتحديث والتجديد تبعاً لمتطلبات كل مرحلة، وإيقاع كل حقبة تاريخية.

ولا يكفى ـ أبدًا ـ أن نصمت إزاء كلَّ ما يهزأ بلغتنا الفصحى لأننا عندئذ نتخاذل، أو نتغابى، أو نفرط في حق هويتنا وثقافتنا بلا مبرر، فنحن ـ آنذاك ـ أمام معاند أو مغالط أو جاهل أو مستغرب، يرمى إلى النَّيل من اللغة بتاريخها الضارب في جذور التاريخ وأعماق الزمن؛ وإلا فهل نجهل دور أعلامنا الكبار الذين ملأوا الدنيا فكرًا وعلمًا في زحام ظلام أوربا وقتامة تاريخها الوسيط فكان جابر بن حيان في الكيمياء وابن الهيثم في البصريات، والرازى في الطب والخوارزمى في الرياضة، والإدريسى في الجغرافيا، والطبرى في التاريخ، وابن سينا موسوعة جامعة بين الفلسفة والطب والشعر والقانون والتاريخ والنقد، وكان ابن رشد والكندى والفارابى وغيرهم من أعلام ارتفعت قاماتهم وقامة ثقافتهم العربية، بما لا يدانيها في أمة أخرى بين علم وفكر، ظلت مقوماته الطبيعية والعقلية ورحابته الإنسانية بمنأى عن التعصب فلم تمارس قهراً، ولم تنطلق من عنصرة ولا أحقاد..

وهكذا كانت صولة الثقافة العربية، وكانت جولة اللغة من الصين إلى الأندلس بين مشرق ومغرب، وكذا كانت استمراريتها وقدرتها على البقاء والانتشار والتواصل، فلم تتحول إلى لغة تاريخية كما أصاب غيرها من لغات العالم، بل استمرت لغة حية متطورة قادرة على الأخذ والعطاء، والتأثير والتأثر، وإلا فما قيمة كتب الدخيل ومصادر المُعَرَّب ومعاجم اللغة التى رصدت الأصول العربية والأعجمية التى تفاعلت معها وصارت جزءاً من نسيجها العبقرى المنفرد.

من هذا المنطلق كان المطلب القومى العصرى بضرورة إعادة النظر في موقفنا من لغتنا وثقافتنا من منظور تجديدها وتأصيلها، مما أتصوره ممكنًا في سياق عمل جماعى تتبناه بالمشاركة الجادة كل المؤسسات المعنية بتعليم العربية أو تعلمها أو التدريب عليها أو التعامل من خلالها، أو تطويرها أو حمايتها، ولعل في هذا العمل الجماعى تحت قيادة أ.د. وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ما يبشر بإمكانية الوصول إلى مشروع قومى أو مشروعات قومية يمكن أن توازى ما انتهى إلى المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى من صياغة خمسة وعشرين مشروعاً مستقبليًّا ترسم خريطة واضحة لجامعة المستقبل تقف على قمة العمل في البحث عن استراتيجية هذه المشروعات إلى الاطمئنان إلى آليات تنفيذها إلى تشكيل اللجان المنوط بها ترجمتها فعليًّا على أرض الواقع المصرى وخريطته المستقبلية.

ونظراً لأن هذا المؤتمر قد تم تحت الإشراف المباشر لوزارة التعليم العالى، فإن الأمر يتطلب مؤتمراً على المستوى نفسه ـ أو قريباً منه ـ يناقش مشكلات اللغة العربية في السياق القومى نفسه، خاصة في وجود حماة اللغة في جل منتدياتها، وكذا الوعى بدور مؤسساتها الكبرى وعلى رأسها مجمع اللغة العربية وجمعية لسان العرب بجامعة الدول العربية.

وخلاصة العمل الجماعى المتوقع كما أتصوره إنما ينطلق من مشاركة عدة مؤسسات، منها:

١ـ مجمع اللغة العربية

٢ـ جمعية لسان العرب

٣ـ جمعية حماة العربية.

٤ـ ممثلون عن التربية والتعليم العام.

٥ـ ممثلون عن أقسام اللغة العربية بكل الجامعات المصرية.

٦ـ ممثلون لكليات دار العلوم بكل أقسامها.

٧ـ ممثلون لكليات التربية في كل أنحاء مصر.

٨ـ ممثلون لمراكز اللغة العربية.

٩ـ ممثلون من رابطة العالم الإسلامى.

١٠ـ ممثلون من جامعة الأزهر.

١١ـ أعضاء من لجنة الدراسات الأدبية واللغوية بالمجلس الأعلى للثقافة.

١٢ـ أعضاء من شعبة الآداب واللغة بالمجالس القومية المتخصصة.

١٣ـ ممثلون من الإعلام المصرى ممن تشغلهم قضية اللغة من كبار الصحفيين وأعلام الإذاعة والتليفزيون، وكذا كبار المعنيين من وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصرى للتعاون الفنى.

١٤ـ ممثلون من المعهد العالى للدراسات العربية والمعهد العالى للدراسات الإسلامية، ومعهد الدراسات والبحوث الإفريقية.

١٥ـ كبار الشخصيات العامة التى عرفت في تاريخها الثقافى بالدفاع عن اللغة العربية من فصحاء جيل الأساتذة الكبار.

هذا وتتحول لجنة العمل المقترحة إلى شكل علمى معمق وجاد تقدم فيه الأبحاث المحكمة وتناقش، لتنتهى إلى توصيات يمكن تفعيل دورها وتحويلها إلى خطى واقعية تنفيذية، ويمكن أن نتصور لها محاور مبدئية، تنهض على أساس منها فكرة المؤتمر المقترح، ومنها:

١ـ قضية تدريس اللغة العربية وتوصيلها بشكل عصرى مما يستدعى ضرورة تطوير المناهج وآليات التفاعل مع الطلاب. وتوظيف الوسائط المتعددة والأجهزة الحديثة التى تشجع النشء على الإقبال عليها والتحدث بها.

٢ـ مشكلة المعلم وسبل معالجتها، ولها مداخل كثيرة، فليس من المنطقى أن ننتظر تجديداً من معلمين لا يعون مفهوم التحديث ولا يسعون إلى إنجازه.

٣- قضية نشر كتب تيسير النحو العربى والقواعد الكتابية والإملائية لحساب وزارات التعليم والتعليم العالى والثقافة والإعلام.

٤- سبل الارتقاء بالعربية من مدارس اللغات الأجنبية وضرورة عرض مقرراتها على مجمع اللغة العربية.

٥- إعداد ورش عمل ترصد السلبيات والإيجابيات وتحلل متطلبات التطوير في كل المحاور التى تم اقتراحها.

٦- طرح قضية تدريس العربية لغير الناطقين بها، ووضع تصورات لتطوير صيغها وتحديث آلياتها.

تحت مظلة وزارة التعليم العالى ومجمع اللغات العربية أحسب أن هذا العمل الجماعى يمكن أن يأخذ مساراً قومياً إذا حسنت النوايا وخلصت الجهود قصداً إلى حماية ثقافتنا والذود عنها، مع القصد إلى تحديثها وتطويرها بما يتسق تهيئتها لمواجهة تحديات المستقبل، وإلا فإن حالة الصمت التى قد تهيمن أحياناً تحسب علينا، وحتى المحاولات الجزئية والمبادرات المبسطة التى وقعت في بعض الندوات والحوارات لا تكفى لتغطية ما ينبغى طرحه وصياغته إزاء أغلى ما تمتلكه هذا الأمة في عمق ذاكرتها التاريخية وهويتها وشخصية أبنائها الذين يأملون خيراً في مستقبلها.

أتمنى أن تجد هذه الرسالة صدى في نفوس قياداتنا المخلصة، سواء في وزارة التعليم العالى أو مجمع اللغة العربية، أو بقية مؤسساتنا الكبرى التى يشغل فكرها أن تستعيد العربية عروش مجدها الغابر، إلى جانب قدرتها على المعاصرة والتجديد، وأحسب أن مشاركة رؤساء الجامعات المصرية في هذه المنظومة وتمثيل كل كلياتها سيكون لها مردودَ طيب في تزكية العمل الجماعى في هذا السياق القومى المتميز ـ تحت شعار تحديث الشخصية المصرية بما يتناغم وطبيعة المرحلة، التى اكتظت بمطالب التحدى والجودة وضرورة المنافسة في زحام الثورات العلمية المتلاحقة والتراكم المعرفى الهائل ومواكبة معايير التجديد في ثقافات العالم من حولنا، ليظل الأمر منوطاً أيضاً بدور مجمع اللغة العربية قائداً لمسيرة حماية العربية والانطلاق بعطائها التاريخى إلى آفاق أكثر رحابة وعمقاً وإنسانية.

المشروع الفكرى المستقبلى
رابطة الجامعات الإسلامية

في مشهد حضارى وعلمى راق كان لقاء رؤساء الجامعات الإسلامية في مؤتمر الرابطة، وكان اللقاء قاسماً مشتركاً بين رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة قناة السويس المضيفة للمؤتمر على أرض الإسماعيلية في حضور أعضاء لجنة اللغة العربية بالرابطة، الذين قدَّموا أوراق عمل كنواة لمشروع قومى وإسلامى ناهض، يتبنى طرح الحلول العملية لإنقاذ اللغة العربية من أزمتها الراهنة في مراحل التعليم، ووسائل الإعلام، ولدى المثقفين على اختلاف مستوياتهم وجمهور المتلقين من العوام والبسطاء.

التقى الأقطاب في حلقات الحوار والمناقشة، حيث طرحت خلاصة فكر اللجنة من خلال مقررها أ.د. رشدى طعيمة، وأعضائها أ.د. تمام حسان، أ.فتحى الملا، أ.د.عبد العليم إبراهيم د. محمود الناقة أ.د. عبد الله التطاوى أ.د. عبده الراجحى أ.طاهر أبو زيد أ.د. عاطف نصار، مع الاحتفاظ لكل منهم بموقعه العلمى ودوره الفاعل في المطالبة بتحديث مناهج اللغة العربية.

بدأ عرض أوراق اللجنة من خلال ما قدمه الدكتور تمام حسان في ورقة عمل، تميَّزت بالثراء العلمى حول طبيعة اللغة العربية وعطائها المتجدد من خلال علاقتها الوثيقة بالإسلام، وتاريخ الثقافة العربية ورحلة تطورها عبر

العصور مركزاً القول على مرونتها ورحابتها، وضرورة تجديد مناهجها بما يتسق عطاء المرحلة وإيقاع الفترة التاريخية.

ثم قُدمت أوراق العمل الأخرى في عدة محاور، تبدأ من تحليل مشكلات تدريس اللغة العربية للمتخصصين بأقسامها وكلياتها، ثم تدريسها لغير المتخصصين من طلاب الجامعات في شتى التخصصات العلمية والاجتماعية والإنسانية باعتبار اللغة مدخلا إلى ثقافتنا وشخصيتنا، وضماناً لسلامة هويتنا وبقاء أمتنا، واحترام تاريخنا وتعزيز مكانتها وحفظ تراثها وذاكرتها.

على النحو الذى طرحته ورقة عمل أ.د، عبد الله التطاوى مطالباً بزيادة عدد ساعات تدريس النحو العربى وعلوم اللغة، وتجديد مناهجه ومناهجها، وكذلك النقد والبلاغة والأدب والدراسات الإسلامية والعلوم البينية المساعدة، مع ضرورة تطوير اللوائح العلمية للأقسام المتخصصة ومحاولة توحيدها ـ أو حتى تقريبها ـ بين كل الجامعات، وتوصيف المقررات بشكل جاد وفعال، ثم تطوير أساليب التقويم من خلال لجان للمتابعة من كبار أساتذة التخصصات العلمية، مع ضرورة وصل الطلاب بتراثهم وتاريخ حضارتهم من واقع التعددية القرائية والمعرفية للموروث، وكذا الاتصال بالمناهج المعاصرة في الدراسات اللغوية والنقدية والبلاغية، مما يستدعى إعادة قراءة تراثنا، وإعادة النظر في كثير من معطياته ومواده الفكرية إحياءً وتجديدًا.

وامتد الحوار إلى تدريس العربية لغير المتخصصين ضماناً لتحقيق الأهداف المتعلقة بصحة الكتابة للجملة العربية، وسلامة الحس اللغوى، وصحة القراءة، وفهم السياق، والارتقاء بالذوق اللغوى، واستساغة النطق بالفصحى الواضحة المبسطة، مع تحليل النصوص الأدبية، وتذوقها، ودراسة قواعد الكتابة العربية الإملائية، واستعراض الدرس التاريخى للفكر العربى وتطوره، مع التركيز على قراءات نصية من التراث العلمى للعرب، يتناسب مع التخصص الدقيق للطالب الجامعى، ثم تحليل خصائص الثقافة العربية، وإعادة صياغة تاريخها برؤى معاصرة، تعكس صورتها الإنسانية المشرقة بين ثقافات العالم دون انغلاق أو تعصُّب في دين أو لغة أو جنس.

وقد أوصت ورقة العمل بضرورة التركيز على تطوير مناهج التدريس، وتجاوز مراحل الاستظهار والتلقين والقوالب المحفوظة والمستهلكة والمطروقة، إلى التوجه إلى القراءات التثقيفية المتجددة، وتنمية روح المناقشة والحوار والمداخلة وعرض الآراء، واحترام الآخر، وتنمية المهارات اللغوية والإملائية والنحوية، والتدريب على كتابة المقال بأنواعه المختلفة من أدبى وعلمى وفلسفى وغيره،مع تصحيح الأخطاء الشائعة في المكاتبات الرسمية والعلمية، وربط المادة العلمية موضوع التدريب، والاطلاع بطبيعة التخصص مع تقسيم الطلاب إلى مجموعات لتيسير عملية التدريب اللغوى.

وكان طريفاً ورائعاً ـ بحق ـ أن يطلب بعض الأساتذة العلميين ضرورة إعداد دورات تدريبية لهم في اللغة العربية تجنبًا للخجل من الخطأ في التحدث بها أو الكتابة، بل طالب بعضهم بضرورة الاعتداد بصحة النطق بها، وسلامة الكتابة بالفصحى ضمن مؤهلات الأستاذية في الترقيات العلمية، وهو ما لاقى ارتياحاً وثناءً من جمهور الحضور من كل الجمهوريات الإسلامية.

وتناول الدكتور محمود كامل الناقة قضية تكوين معلم اللغة العربية،وأسس تأهيله بشكل عصرى متجدد ليتمكن من لغته، ثم يمتلك الأدوات المهيئة له لأن يكون معلماً متميزاً، قبل أن نبدأ في محاسبة الطلاب على تدنى المستوى بعد رفع مستوى المعلم أولاً.

ثم تناولت ورقة الدكتور عاطف نصار دور اللغة العربية في التعاون العربى العربى والتعاون الدولى العربى،وتناولت ورقة الدكتور عبده الراجحى جهود مراكز اللغة العربية في تدريب غير الناطقين بها وطالب بتشكيل مجلس عربى على غرار المعهد البريطانى ومعهد جوته لوضع الخطط المنهجية لتدريس العربية للأجانب، من خلال صورة من تلاحم الجهود بين مراكز الجامعات السعودية والمصرية والسودانية وغيرها.

وانتهت ورقة الدكتور فهر شاكر إلى متابعة جهود الخارجية المصرية في تعليم العربية في دول الكومنولث الروسى،مع وضع صورة واضحة حول واقع العربية في

تلك الدول، وما شهدته من التنامى من خلال التدريس والكتب والوسائل التعليمية المقدمة إليها من الصندوق المصرى للتعاون الفنى.

وفى بحث طويل حول تحديات العولمة وحتمية النهوض بالعربية تحدث الأستاذ فتحى الملا عارضاً دوافع النهوض بالعربية، وتفعيل دور المجامع والفضائيات العربية ووسائل الإعلام في تسهيل هذه المهمة، وضمان إنجازها بشكل حضارى متقدم.

وقد دار حوار ورقة الأستاذ الإعلامى الكبير طاهر أبو زيد التى ألقاها بالإنابة الأمين المساعد لجبهة حماة العربية ؛ حيث أفاض في بيان أهمية الدور الإعلامى في تصحيح مسار اللغة، وضرورة التدقيق في اختيار المذيعين والجدية في إعداد دورات لتدريبهم لغويًّا، وكذا التركيز على تصحيح المسار نفسه لدى المراسلين الإعلاميين حتى تكتمل صورة الأداء اللغوى المتميز، وهو ما لاقى تأييدًا كبيراً من كل الحضور.

تميزت الندوة بالجدية والدقة العلمية والحماس للقضية اللغوية والغيرة عليها والرغبة الحقيقية في تحقيق إنجاز ملموس يخدم اللغة ويستعيد ماضيها العريق. كما تميَّزت بحضور جاد للأساتذة المحاضرين والمناقشين، وكان للمنصة دور غاية في التميُّز والإحكام بدءًا من انتقاء المستوى الرفيع للغة الحوار، إلى صياغة التوصيات الكبرى، وعلى رأسها: التفكير في إعداد مؤتمر عام بالرابطة لدراسة مشكلات اللغة العربية بشكل علمى مقنن ومتخصص، والوصول إلى توصيات يمكن تفعيلها وتعظيم دورها، إلى جانب الاعتداد بما انتهت إليه المؤتمرات السابقة من توصيات تدخل في نفس السياق، ومن أهمها ندوة تدريس اللغة العربية في الجامعات المصرية الذى عقد في عام ١٩٩٩ بجامعة القاهرة، والذى يتوقع أن تستكمل أبحاثها وبرامجها وتوصياتها من خلال مؤتمر أكثر اتساعاً وشمولية تلتقى في إطاره كل الجهات والمؤسسات المعنية باللغة العربية في مصر وخارجها.

كما تميز الحوار والمناقشة بالموضوعية والعلمية الصارمة خاصة ما أضافه أ.د. محمد الربيع من ضرورة تسجيل الرغبة الجادة في الوصول إلى نتائج إيجابية تضاف إلى ما تم

إنجازه في الجامعات السعودية، مما يسهل إنقاذ اللسان العربى مما أصابه من ضعف وهوان في مراحل التعليم المختلفة ؛ مما يجب تجاوزه على غرار ما يقدم للأجانب من دراسات متميزة.

وهكذا كان يوم لقاء اللجنة حافلاً بالعطاء والأمل والرجاء في مستقبل أكثر إشراقاً للغتنا العربية، من خلال صحوة كبرى عكسها فكر أبنائها الذين التقى منهم الشيوخ الرواد بالشباب، فكان التواصل الثقافى سمة اللقاء، وكانت التعددية واحترام الآراء أصلاً للمناقشة ومنهجاً للحوار، وكانت الغيرة على اللغة حاضرها ومستقبلها أساساً للتلاقى والتثاقف، ثم كانت الصورة المشرقة التى عرضها أ. عبد العليم إبراهيم لدور المنتديات الثقافية والمجالس العلمية والمراكز التدريبية في بعض الدول العربية بمثابة إضافة مهمة وضرورية ينبغى الحرص عليها والانطلاق إلى المزيد منها.

وثمة جهود كبيرة بذلها أعضاء اللجنة في جمع توصيات المؤتمرات ومجمع اللغة العربية، والمؤسسات العلمية المعنية بها ؛ حيث حاول تصنيفها والخروج منها بصيغ علمية محددة. إلى جانب ما انتهى إليه من تصفية الأوراق المقدمة مما يعكس أعلى درجات الولاء والانتماء للعربية قلباً وقالباً، مع الرغبة الصادقة في الارتقاء بكل ما هو لصيق بها من مناهج ومعلمين ودارسين على السواء، وهو ما توجَّه أ.د. محمود حجازى من تعليقاته على مستوى الأداء اللغوى المعاصر، ومتطلبات تطويره وتحديثه مدخلاً إلى استكمال مسيرة التطوير للعربية ومناهجها إلى جانب الإشادة بامتداد الدور المصرى الناهض في نشر الثقافة العربية من خلال الجامعات الإسلامية في دول وسط آسيا، ومنها جامعة مبارك نور التى يشرف برئاستها.وهكذا كانت مفردات ندوة اللغة العربية قائمة - في مجملها وتفاصيلها - على أساس من: الاعتزاز بالهوية /التحديث المنهجى /إحياء الموروث / احترام منظومة التطوير / الأخذ بمنطق الابتكار والإضافة، أما التراكيب والصور التى نطق بها اللقاء فقط بدت عميقة الدلالة بما يفى بحق لغتنا ؛ خاصة فيما استمت به لغة الحوار من العمق والوضوح والحرص على الصالح العام، مع مزيد من الاجتهاد لكل المعنيين بأمرها.

ومن اللغة العربية تحولت مائدة الحوار إلى محاضرات الخطاب الإسلامى المعاصر، انتقالها من جامعة قناة السويس إلى جامعة المنصورة في فرصة نادرة لتبادل الآراء والتشاور حول المستقبل الثقافى لشعوب الرابطة وجامعاتها، والبحث عن صيغ أكثر رحابة وإنسانية، ينعكس أثرها بالتأكيد على أداء أكثر من تسعين جامعة إسلامية في أنحاء العالم.

وفى مشهد آخر مكمل للمشروع الفكرى المستقبلى الذى تترسمه الرابطة جاء اللقاء الفكرى بجامعة القاهرة بقاعة" أحمد لطفى السيد" بمبنى إدارة الجامعة برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/محمد أنس جعفر نائب رئيس الجامعة بالإنابة عن الأستاذ الدكتور نجيب الهلالى جوهر رئيس الجامعة، وحضور كل من:

معالى أ.د. عبد الله بن عبد المحسن التركى
الأستاذ الدكتور /صوفى حسن أبو طالب
الأستاذ الدكتور /جعفر عبد عبد السلام
الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد على باشا
الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح محمود الشرشابى

وحضور السادة العمداء ووكلاء الكليات ونواب رئيس الجامعة السابقين، وبعض المستشارين والأستاذ إسماعيل يونس أمين عام جامعة القاهرة.

حيث ألقى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى كلمته شاكراً رئاسة جامعة القاهرة وأساتذتها من الصفوة المنتقاة لحضور اللقاء، باعتبارهم أهل العلم والخبرة في لقاء للمصارحة والمكاشفة والوضوح إزاء الأحداث العالمية، ومؤكداً حاجتنا إلى تنسيق الجهود واستثمار الطاقات وتجاوز الخطابية والانفعالات، وتلمس الآراء العلمية من العلماء وذوى الاختصاص وضرورة التعريف بصحيح الإسلام، وإزالة الشبهات المفتعلة حول ربط الإرهاب به، والاتساق بين النظرية والتطبيق.ثم أنهى كلمته بتأكيد أنه جاء ليستمع إلى دور الجامعات المصرية في هذه الظروف، وماذا قدم العلماء لدينهم وأمتهم في ظلال الحرب الإعلامية والفكرية، التى أساءت للإسلام بلا مبرر، مما يستدعى تعاون الرابطة مع الجامعات المصرية في التخطيط للمشروعات الفكرية المستقبلية الناهضة.

ثم جاءت كلمة الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب ترحيباً بالدكتور عبد الله مؤكداً أن الإسلام خالد بحراسه الذين يستطيعون تجاوز الأزمة. على غرار ما مضى - تاريخيًا - من حروب التتار والصليبيين، ومؤكدًا دور المثقفين في مواجهة الحملة الشرسة، والمحافظة على الهوية الإسلامية، ونشر القيم الإسلامية ودعمها مع ترسيخ دور الدين في المدارس، والدعوة إلى التعايش مع الحضارة الغربية مع المحافظة على إسلامنا، لأن ثمة قدراً مشتركاً بين الحضارات الإنسانية لاسيما أن الحضارة الإسلامية لا تنكر الغير، بل تعترف بالإنجاز البشرى والأديان الأخرى ولا تجد حرجاً في الأخذ بما يناسب فكرها في ظلال التعايش والتسامح مع الأديان الأخرى.

كما عرض طبيعة الفكر الإسلامى وأسسه المرجعية باعتبار الإسلام ديناً ودولة، له مرجعيته من الكتاب والسنة واجتهاد العقل البشرى. مما يسير في اتجاه مضاد للفكر الغربى الذى يفصل بين الدين والدولة ليجعل من العقل هو الأصل، وأن الغرب لم يعرف مبدأ التسامح إلا مع بداية الثورة الفرنسية،بينما طرح الإسلام منذ نزول الوحى أرقى صور العلاقات الإنسانية بدءاً من المساواة بين البشر وحرية العقيدة، فهو دين الوسطية الذى يضمن للإنسان حقوقه الاجتماعية وحلل ردود، الفعل للحضارة الغربية من خلال إفراز ثلاثة تيارات فكرية:

١- تيار علمانى.
٢- تيار سلفى.
٣- تيار وسطى معتدل.

كما أشار إلى انتشار فروع الرابطة الإسلامية في أوربا وأمريكا، يكفل تعديل الصورة إذا قدمنا لها المادة الصحيحة التى يمكن أن تعرض هناك.

ثم انتقل الحوار إلى مناقشة ورقة عمل ألقى موجزها الدكتور نبيل السمالوطى عميد كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر،حيث عرض منها: المنهجية العلمية في صورة الإسلام لدى الغرب، وصورة الإسلام لدى رجل الشارع الغربى وصناع القرار الآن،وتدخل الغرب في الخرائط التعليمية،والمناهج، ورسم خرائط سياسية وثقافية للعالم العربى. كما تعرضت الورقة لنظريات التحديث وصراع الحضارات، ثم رصدت عدداً من المشروعات والاقتراحات العلمية. ومنها: أهمية الوصول إلى

رجل الشارع الغربى، والاستعانة بالخبراء والإعلاميين والتواصل مع النظريات المنصفة لدى بعض الأعلام (جارودى - روبرت - كرين وغيرهما)، لتشجيع المسلمين في الغرب، وتفعيل الأجهزة الإسلامية والعربية، وحسن توظيف شبكات الاتصال الحديثة، وتحديث الخطاب الإسلامى وأساليب التوصل، والتركيز على المتغيرات والتعددية والشورى والسماحة واليسر، والبعد عن التجريح واستفزاز الآخرين.

ثم فُتح باب الحوار حول مشروعات الورقة.. فتحدث الدكتور حسنين ربيع حول نظرة الغرب للإسلام وضرورة تعريف الآخر بحقيقة الإسلام، ومعابر الحضارة الإسلامية إلى أوربا، ودور المراكز الثقافة في العالم، مع التعريف بموقف الإسلام من القضايا المعاصرة، وانتقاء ما يحقق أهدافنا من إعادة قراءة التراث الإسلامى.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور/محمد حمدى إبراهيم فأبرز أن الغرب يخاطبنا بحاضره، ويجب أن نخاطبه بحاضرنا وماضينا معًا، وذلك أن كل إنجاز ينهض به مسلم فهو خطاب إسلامى له دوره وأهميته.

تحدث الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام عن ضرورة الاهتمام بكتب أساتذة القانون وإعادة طباعتها ونشرها، وكذا مجلات القانون والاقتصاد، مع بيان دور جامعة القاهرة في توضيح حقائق الإسلام واستقبالها للمجلس التنفيذى للرابطة في العام القادم إن شاء الله.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور/كمال المنوفى عن الإسلام عقيدة سلام وتسامح وحرية وتعددية وتنوع وتقدم، وهى صورة غير مطروحة بعمق في مناهج المدارس والإعلام، وضرورة إقامة جسور للتفاعل والحوار وتجاوز القنوات الرسمية إلى التركيز على دور المراكز في تصوير حول الحضارات، وكذا الندوات والمؤتمرات والقنوات الأهلية.

وتحدث الدكتور محمد عبد الحليم موسى عن ضرورة رفض السماح للغرب بالتدخل في مناهجنا ومؤسساتنا، ولا يجب أن نهتز مطلقاً أمام الهجمة الاستعمارية، بل يجب أن نبحث في كتب الغرب والتدريس، ونحلل كتب التاريخ عندهم، ونعيد قراءة أنفسنا وتاريخنا، وطالب بتقرير مادة حضارة إسلامية من أجل تأكيد الانتماء.

وتحدث الأستاذ الدكتور نبيل الشاذلى عن حقد الغرب على المسلمين، وضرورة عقد ندوات في الكليات للتعريف بأخلاقيات الإسلام، ودور الحضارة الإسلامية في قيادة البشرية وضرورة تدريس الثقافة الإسلامية مادة أساسية بالجامعات للتعريف بمصادر التشريع، والاجتهاد والنظريات الحديثة، وموقف التشريع منها، وتبادل الزيادات بين أساتذة الجامعات الإسلامية.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور سامى الشريف عن العلة في رداءة الوضع الآن في العالم الإسلامى، والأخطاء في كتب التربية، ووجوب اختراق المجتمعات الغربية باستثمار ساعات إرسال في القنوات الغربية، واستكتاب بعض المعتدلين، وإعداد الدعاة، والتنسيق بين الكليات وأقسام الإعلام في الجامعات الإسلامية، وتوجيه الخطاب إلى الشرق والغرب على السواء، وعقد ندوات مشتركة مع الجامعات الغربية، وضرورة تنقية قنواتنا الفضائية من كل ما يسئ إلى الإسلام، ومراعاة الحد الأدنى من الأخلاقيات.

ثم تحدث الدكتور أحمد حسن عن ضرورة تشكيل فريق عمل من المتخصصين والمهتمين بالقضايا الإسلامية، ووضع خطة ومشاريع وتنسيق والتزام، ومواجهة الغرب بحركة ترجمة تبين حقيقة الإسلام وجوهره.

ثم تحدث الدكتور طريف شوقى شامخ عن التركيز على بناء الشخصية المسلمة، وتحليل البعد العقلى والمعرفى والمهارى وتوريث المنهج، وهو أفضل من توريث العلم.

وبعده تحدث الأستاذ الدكتور السيد فليفل بادئاً من عدم التفاؤل في توقيت الحوار والتساؤل الاستنكارى حول: مع من نتحاور، حيث أن موقف المسلم المحاور الآن ليس جيداً، وعلينا بناء الذات أولاً، ثم ندافع عن المسلمين لا الإسلام، فالإسلام قوى ولا يحتاج دفاعاً.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور عبد الله التطاوى عن مبادرة الرابطة هذا العام بهذا التجوال الثقافى والفكرى مع الجامعات المصرية، مما يمكن استكماله بتفعيل التوصيات؛ لتدخل في باب الإنجاز والمتابعة، ولتتحول إلى صحوة قومية إسلامية

ينبغى الاعتداد بها وتشجيعها ودفعها قدماً، ثم طرح عدة توصيات أوجزها حول حتمية إعادة النظر في مساحة الفكر الدينى وطريقة تقديمه وتوصيل رسالته على خريطة الإعلام العربى والإعلام الغربى، وكذا ضرورة توظيف وسائل الاتصال المعاصرة في توصيف حركة الفكر في الحضارة الإسلامية وتوصيلها، في حماية اللغة العربية وتحديث مناهجها، والتصدى لكل محاولات التشويه أو التشويش على أصالة الحضارة العربية الإسلامية وتجددها وتطويرها. مع التأكيد على أن حوار الحضارات الآن هو في صالح ثقافتنا لأنها ـ بطبيعتها التاريخية ـ متحاورة متسامحة لم تنطلق من التعصب البغيض، ولا من الحقد الدفين الذى تنطلق منه بعض الحناجر الغربية الآن.

ثم جاء التعليق الأخير للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى، حيث أشاد بغزارة الحوار الفكرى الذى دار على مدار هذا اللقاء مع أساتذة جامعة القاهرة، وأوصى سماحته بأن تكون هذه هى بداية التعاون الحقيقى بين الرابطة والجامعة، وهو ما يحتاج إلى التعميق من خلال الاتصالات المباشرة بين أمانة الرابطة وإدارة الجامعة للبدء في تكوين فريق عمل يضع خطة ومشروعات، يبدأ مناقشتها وإقرارها وتنفيذها لصالح الثقافة الإسلامية من خلال المؤتمرات أو الندوات أو الترجمة أو طباعة الكتب أو إقرار مقرر الثقافة الإسلامية في كل جامعتنا..إلى غير ذلك من مشروعات ثقافية ناهضة بفكرنا وحضارتنا.

ثم أنهى الأستاذ الدكتور محمد أنس جعفر اللقاء الفكرى برصد أبرز معامله ومعوقاته، مع الدعوة إلى التواصل والإنجاز الفعلى، وصولاً بثقافتنا الإسلامية إلى أرقى المنازل، التى ينبغى أن تتبوأها استكمالاً لتاريخها العريق في كل العلوم وقدرتها الفاعلة على التواصل والبقاء.

مقترح تدريس اللغة العربية
في الأقسام الأجنبية

مبادئ عامة:

١ـ ضرورة توصيف المنهج وبيان الأهداف والمفردات ويترك للمدرس أسلوب التفاعل والتوصيل.

٢ـ تتم المحاسبة على مفردات المنهج المقترح من خلال امتحان موحد في المادة الموصفة تحت مسمى.

٣ـ حجز المدرجات الصغيرة بالكلية للتدريبات النحوية والإملائية.

مقرر عام للسنتين الأولى والثانية (نحو وتعبير)

الهدف: تنمية المهارات اللغوية والتدريب على صحة الكتابة وتنمية القدرة على التعبير اللغوى السليم.

المفردات:

١ـ تركيب الجملة الإعرابية وحركات الإعراب.

٢ـ قواعد الكتابة العربية (همزتا الوصل والقطع).

٣ـ قراءات نصية في فن الرواية والمسرح.

obeikandi.com

٤ـ التركيز على توظيف النص في خدمة الجملة العربية وسلامة القراءة.

٥ـ تدريب على التلخيص وتصويب الأسلوب من خلاله.

السنة الثالثة:

الهدف: تنمية الذائقة الأدبية لدى الطالب، إلى جانب الاستمرار في تأكيد المهارات اللغوية واستكمال قواعد الكتابة العربية.

المفردات:

١ـ قراءة في: مدراس الشعر العربى القديم وحركات التجديد فيه: تعريفات بـ: مدارس الفن الجاهلى، مدارس البديع العباسى، الروميات، مدارس الإحياء، مدارس التجديد.

٢ـ قراءة في حركات التجديد (الصعاليك، الفتوح، الشعر السياسى، التجديد الحضارى والفكرى).

٣ـ استكمال قواعد الكتابة: الألف اللينة، الواوى واليائى، الزيادة والنقص.

٤ـ قراءات نصية منتقاة تتسق مع المدارس وحركات التجديد.

السنة الرابعة:

الهدف: الاطمئنان إلى صحة مسار الطالب في الوعى بالمهارات اللغوية، وتأكيد تنمية الذائقة الأدبية، وتعرف أبرز ملامح الثقافة العربية.

المفردات:

١ـ التعريف بالأنواع الأدبية (الشعر / المسرح / الرواية.....).

٢ـ التعرف ببعض فنون التواصل الأدبى: فن المعارضة الشعرية.

٣ـ مدارس الشعر الحديث.

٤ـ قراءات نصية كاشفة عن طبائع تلك المدارس.

٥ـ تنمية مهارة الطالب في كتابة فن المقال وتعميق مساحة القراءة التى يوجه إليها.

❖ العودة إلى قراءة المنتخب من أدب العرب والاعتماد على النصوص الشعرية والنثرية مع التطبيق النحوى والإملائى عليها.

تدريس اللغة العربية

انطلاقاً من المدخل السابق أرى توزيع مادة " اللغة العربية " على سنوات الدراسة الأربع في الأقسام الخارجية على النحو التالى :

الفرقة الأولى :

١ـ مدخل إلى دراسة الأصوات : (مخرج الحروف ـ صفات الحروف).

٢ـ مدخل إلى دراسة الصرف : (الميزان الصرفى ـ المشتقات).

٣ـ مدخل إلى دراسة النحو الوظيفى (نحو المعنى): أنماط الجملة الاسمية ـ أنماط الجملة الفعلية مع التركيز على الفروق الدلالية بين كل جملة وأخرى ؛ إذ لا ترادف بين الجمل العربية).

٤ـ علامات الترقيم وقواعد الإملاء الأساسية (كتابة الهمزة).

٥ـ مدخل إلى المعاجم العربية (أنواعها ـ وظائف المعجم ـ كيفية الكشف في المعاجم).

❖ التطبيقات في هذه المرحلة تقوم على جمل مختارة من : القرآن الكريم ـ الأحاديث النبوية ـ الأمثال ـ الحكم ـ الأقوال المأثورة ـ أقوال المشاهير.

الفرقة الثانية :

الدرس اللغوى التطبيقى: ويعنى ترسيخ المهارات الغوية التى سبق للطالب التعرف عليها في الفرقة الأولى ،من خلال مجموعة من النصوص النثرية والشعرية المختارة بعناية من عصور الأدب المختلفة ، ويكون التركيز في قراءة النص على :

- أبرز القضايا النحوية في النص ، واستخدام العوامل أو الأدوات مع بيان الفروق بينها.
- بعض القضايا الصرفية وصلتها بالمعنى.
- بعض قضايا الإملاء
- الأخطاء اللغوية الشائعة.

- التدريب على القراءة الصحيحة، والضبط بما يحقق صحة المنطوق والمكتوب.

الفرقة الثالثة:

التعبير الوظيفى: يدرب الطالب على مجموعة من المهارات اللغوية، التى تمس حاجة الطلاب إليها، من ذلك:

١ـ المقال.

٢ـ البحث.

٣ـ التلخيص .

٤ـ التحليل.

٥ـ التقرير

ويكون الدرس عمليًّا في هذه المرحلة، بحيث يطلب من الطلاب الكتابة في كل شكل من الأشكال السابقة، بعد تعرف المعايير، التى ينبغى مراعاتها في الكتابة لكل شكل، ثم يكون التعليق على أخطاء الطلاب في عينة من أوراقهم مدخلاً للانطلاق من أخطاء الطلاب الحقيقية في ترسيخ بعض المهارات اللغوية الضرورية.

الفرقة الرابعة:

الأشكال الأدبية الحديثة:

١ـ القصة القصيرة.

٢ـ الرواية.

٣ـ المسرحية.

٤ـ الشعر ومدارسه.

يتعرف الطالب طبيعة الشكل الأدبى، وأشهر كتابه، ثم يحلل للطالب نموذجاً متميزاً من هذا الشكل الأدبى، ويطلب من الطالب قراءة عمل أو أكثر في كل شكل من الأشكال.

obeikandl.com

معايير تطبيق المقترح:

أولاً: يشكل العرض السابق لمحتوى المادة التعليمية في كل سنة دراسية خطوطاً عريضة، ينطلق منها كل من يقوم بالتدريس في الأقسام الخارجية، فيعد مادته في إطارها، بما يحقق الالتزام بما اتفق القسم عليه من ناحية، وبما لا يتعارض مع خصوصية وإبداع كل عضو من هيئة التدريس في تقديم مادته وعرضها على الطلاب.

ثانياً: يمثل القسم بجميع أعضائه هيئة رقابة على دقة تنفيذ ما اتفق السادة الأعضاء عليه، ويتم ذلك بما يلى:

أ - يتم وضع الامتحان من قبل القسم، بتشكيل لجنة تعرض عليها الأسئلة ليتم إقرارها في ضوء المحتوى التعليمى المتفق عليه في كل مرحلة، مع مراعاة أن تكون الأسئلة قادرة على قياس قدرة الطالب على ممارسة القواعد وليس حفظها، ومن ذلك:

- سؤال الاختيار من متعدد مع التعليل.
- تصويب أخطاء في جمل أو فقرة.
- ضبط قطعة بالشكل.
- كتابة مقال أو تقرير أو تلخيص أو تحليل.
- تحليل جمالى لقصة قصيرة أو رواية أو مسرحية ، غير ما تم درسه وفق الآليات التى درسها.

مجانية التعليم بين الواقع والوهم

رحم الله وزير المعارف طه حسين حين ادعى أن التعليم حق للمواطن كالماء والهواء، ووقتئذ حقق الرجل ادعاءه وشهدت مصر طفرة فى التعليم ارتقى فيها أولاد الفقراء، وظهر حصاد جيل مضى كان التعليم فيه حقًا للأثرياء فحسب فى مأساة الأمية التى يعانيها الكبار.

وبدأت خريطة التعليم مؤخرًا فى التدهور بين قرارات متعددة ومتضاربة، تبدأ من التحول من ست سنوات إلى خمس ثم إلى ست فى المرحلة الأولى، ثم سنة إلى سنتين فى الثانوية العامة، ثم إلغاء أعمال السنة ثم إعادتها ثم إلغاؤها... ثم... ثم... وكأن قرارات التعليم أصبحت لغة يومية تتردد على ألسنة البسطاء من الآباء الذين لم يتعلموا، وشاء القدر أن يعلموا أبناءهم فى هذا الزمن الصعب الذى عاد فيه التعليم إلى سيرته الأولى قبل المجانية، ولكن بشكل مختلف محوره الدروس الخصوصية.

لقد أفرز عصر المجانية علماء بارزين ونوابغ متفوقين قهروا الفقر، وتجاوزوا خطوطه، وأثبتوا ذواتهم فى حقل الحياة العملية.

ثم جاء عصر الدروس الخصوصية الآن ليفرز شيئًا آخر قوامه الأمية الثقافية، وشيوع الجهل، وأدعياء العلم، وخبراء الامتحانات، وضاع

التلاميذ علميًّا، وضاع معهم أولياء الأمور ماديًّا ومعنويًّا، وفسدت معه آمال الأمة التى بدأت تفقد الثقة فى نبوغ أبنائها من خلال ذواتهم، أو حتى من واقع قدرتهم على استغلال عطاء الدولة لهم بما تنفقه من مليارات على تطوير التعليم.

بدأت آفة الدروس الخصوصية تحيل حقل التعليم إلى جحيم للآباء، وهى مصدر لتضخم ثروة إمبراطورية المدرسين (من أهلها)، ضاع معه ولى الأمر فى الزحام، ليقتطع من قوته وقوت أولاده وفاءً بحق المدرس الخصوصى، وربما أنفق على المدرس وفضَّله على أدويته وعلاجه ومسار أسرته، وثمة قصص حقيقية ليست من نسج الخيال، ولا هى من قبيل الوهم ولا قصد بها إلى المبالغة أو الإدعاء ـ وليتها كانت كذلك ـ فقد صار أولياء الأمور عبيدًا للمدرسين، كما صار التلاميذ عبيدًا للدرس الخصوصى الذى أدمنوه، فاحتقروا عقولهم، وأضاعوا وقتهم، واستسلموا لعقلية المدرس الخصوصى، وبخلوا على أنفسهم حتى بقراءة كتب الوزارة المقررة! وكأن المبدأ ينتهى إلى قياس غريب يبدو فيه طالب الثانوية العامة ـ مثلاً ـ بلا درس أمرًا مستحيلاً، قد يدعو إلى الدهشة، إن لم يدعُ إلى السخرية والتهكم: أليس الدرس ضرورة أولى من ضرورات الحياة التعليمية الآن؟!

ربما ادعاها البعض من قبيل الوجاهة الاجتماعية، والحق أنه مؤشر من مؤشرات الغباء العلمى والتخلف الحضارى الذى ينتهى بأبنائنا إلى مجرد حفظ أسئلة وأجوبة، أو ترديد امتحانات، ولا شأن لهم بالعلم والمقررات ولا بتحصيل الثقافة، بعد أن تحولوا إلى ببغاوات تردد الأسئلة والإجابات فحسب.

لقد جنت وزارة التعليم على الآباء جنايتها على الأبناء، حين تركت للمدرسين الحبل على الغارب، فأعلنوا عن أنفسهم حتى فى مداخل المدارس والفصول، وحتى على محطات المواصلات، فهذا رائد الكيمياء وذلك عبقرى الفيزياء والثالث نابغة اللغة العربية والرابع مستر الإنجليزية الأول وغيرها كثير! ولعل أساتذة الجامعات يستشعرون طبيعة التحول فى مخرجات وزارة التعليم الآن من طلاب يلتحقون بالجامعة لا صلة لهم بالعلم إلا الحفظ والاستظهار ولا بالثقافة إلا (س)، (ج) وتكاد صلتهم تنتهى عند حد السؤال فقط عن الامتحان؟ ناهيك عما يكتبونه من صور التدنى والرداءة فى أوراق الامتحان.

ولعل علاج المشكلة يبدأ من تأمل ظاهرة الدروس الخصوصية بقدر من الواقعية والرشد، فقط حطمت هذه الظاهرة ـ بحق ـ أى ادعاء بالمحافظة على مجانية التعليم إلا أن يظل شعارًا أجوف أساسه الهروب من الواقع، أو تجاهله، أو الرغبة في التغاضى عن قسوته ومرارته، فما قيمة المجانية والدولة تنفق ـ بالفعل ـ ما تنفقه وتظل الأسرة المصرية تعيش حالة من البؤس والضياع والفقر إن كان لها طالب بالثانوية العامة أو حتى الإعدادية؟ وأين المجانية المهدرة على أيدى أباطرة الدروس الخصوصية وهم يضعون شروطهم بعد أن فقدوا العطاء العلمى الجاد فى الفصل المدرسى.

إن المدرس المجهد على مدار اليوم يأتى مرهقًا ومضطرا إلى المدرسة، فلا ضرورة للتدريس إن هو حضر ولا ضرر من غيابه إن هو غاب!. لقد فقد المدرس مكانته فى الفصل الدراسى، كما فقد مكانته فى المجتمع من خلال صورته الجديدة التى تحول فيها إلى تاجر صناعته الأسئلة والإجابات! وجدير به أن يحصل الفواتير والكمبيالات بعد أن كان موضع تقدير الأمة بمنطق أمير الشعراء "قم للمعلم وفه التبجيلا...".

يا ضيعة مدرسينا، وضيعة الأبناء وأولياء الأمور فى زمن انصرفت فيه الرقابة والتوجيه إلى مجرد التوقيع على دفتر المدرس، وهل كتب خطة الدرس أو منهج الدرس! ويا ضيعة الرقابة على مدارسنا التى فقدنا السيطرة عليها فتحولت إلى بؤر للفساد والعراك والمشاجرات، وتدهور القيم، ونشر الجهل والفوضى، بل إن بعضها قد تحول إلى فصول للدروس التى لم تجرم قانونًا على الرغم من كثرة التلويح بتجربتها.

ويبقى السؤال: وكيف الخروج من الأزمة؟

وقفة جادة وصارمة من الوزارة تجاه إعادة منظومة التعليم العام إلى سابق عهده: الماء والهواء: المدرس الأمين الجاد الصادق مع نفسه ومجتمعه وأبنائه ورؤسائه، والمدير الناجح القادر على الإدارة بحزم وموضوعية بعيدًا عن المآرب الشخصية والأهواء وغيرها من آفات الإدارة، الموجه التربوى والتعليمى القادر على أداء المهمة فهمًا لأصالة الأداء وشرف الواجب بدلاً من القشور وترك اللباب... كل هذا سيكون

مدخلا لإيجاد التلميذ الجاد الذى نحلم به فى المستقبل كما كان فى الماضى... فهل وقفت وزارة التعليم وقفة جادة فى مراجعة أوراقها وسلوك مدرسيها ممن احترفوا الدروس الخصوصية التى استسلمنا لها ببساطة ثم اضطررنا إليها عادةً وإدمانًا ووباءً، وبعد أن كان صاحبها يجرم بالفعل أصبح الآن يعيث فى الأرض فسادًا بلا رقيب، وكأن الوزارة تغمض العين حين تعطيه الضوء الأخضر بقرارات متضاربة كل يوم، تركت أصل العملية التعليمية وشغلت بفروعها، تركت المدرس والناظر والتلميذ وراحت تبحث فى أوراق هامشية عن مزيد من الإجهاد والإيلام لأولياء الأمور، الذين راحوا ضحايا للسادة المدرسين وضحايا المتغيرات الطارئة كل يوم حول عدد سنوات، وتجاهلنا عصب العملية التعليمية العصرية بين تطوير المناهج واستشارة كبار العلماء، وتشجيع التفوق وحفز الإبداع والابتكار، وتقويم الأداء ووضع برامج للثواب والعقاب، إلى المراجعة الأمينة والصريحة لكل أوراق منظومة التعليم أملاً فى تصحيح المسار وتقويم المعوج منها.

فهل يمكن العودة إلى التدريس فى المدارس بدلاً من التدريس فى منازل الطلاب؟ وهل يمكن العودة فعلاً إلى مجانية التعليم مع تكريم المدرسين الشرفاء بما يتفق ومكانتهم بعيدًا عن خصخصة التعليم، التى صاغها نفر منهم على أعين الرقباء ومنهم ـ بالطبع ـ الضحايا من أولياء الأمور؟!

الدروس الخصوصية: المشكلة والحلول

بات من غير المنطقى أن يظل مجتمعنا المصرى صامتًا أمام أكبر جريمة ترتكب فى حق التعليم فى مصر، وأصبحنا أمامها مستسلمين، وسلمنا بها كما لو كانت ضربة يجب علينا أن نقبلها ونعطيها الشرعية والقبول، ونبارك خُطى أهلها ونتمسح ببركاتهم!!

والحق أن المسألة يجب أن تطرح بشكل منطقى وعلمى يبدأ من تحليل صور المدرس/ المعلم الذى فقد هيبته منذ فقد ضميره وكيانه أمام طلابه؛ فقد الهيبة حين شغله ثمن العلم الذى نسى أنه مسئول عنه من قبل الدولة التى تعطيه عليه راتبًا، وفقد ضميره حين ضحَّى به أمام الفصل فتركه خارجه، ولم يحرص على إفهام تلاميذه للدرس موضوع الحصة انتظارًا لعطاء مختلف من الدرس الخصوصى، وفقد كيانه الذى طالما تغنى به الشعراء وتنادى به أميرهم يوم قال "قم للْمعلم..." وكلنا نحفظه، ولكنه فقد قيمته أمام المعلم/ التاجر الذى فقد دور القدوة والمثل الأعلى المشرف أمام طلابه.

وحتى لا يظل كلامنا مرسلاً دعونا نحدد خطر الدروس الخصوصية فى نقاط لا أحسبنا نختلف كثيرًا حولها من حيث إنها:

١ ـ تدفع التلميذ إلى التكاسل والبلادة الذهنية، وعدم الثقة بالنفس، والاعتماد على عطاء المدرس فى الدرس الخصوصى بالذات، والانصراف عنه وعن مناهج الوزارة فى الحصص الرسمية مما يفقد المدرسة مضمون رسالتها العلمية فى تثقيف الطالب.

٢ ـ تفقد التعليم مجانيته، فقد تحول إلى تعليم خاص مُقَنَّع، يحصل عليه الطالب مقابل ما يدفعه أهله من أموال للمدرسين، وبقدر مهارة المدرس فى توقُّع الامتحان، بقدر تفوق الطالب بصرف النظر عن التحصيل العلمى الجاد.

٣ ـ تفقد الطلاب التميُّز وتتجاهل الفروق الفردية، فالدرجة التى يحصل عليها الطالب هى درجة المدرس نفسه، أو لا شأن لعقلية الطالب بها، وليست مؤشرًا صادقًا لاجتهاده الشخصى، من ثم تظل المجاميع مضللة وواهمة حول المستوى الحقيقى للطلاب.

٤ ـ تنتهى بأبنائنا إلى شيوع الغباء العلمى الذى نشكو منه فى الجامعات، فقد تدنى المستوى بشكل غير متصور، وأصبح طلاب الجامعة الآن أضعف من طلاب الإعدادية منذ سنوات قلائل، كما تظل مؤشرًا للغباء الاجتماعى، حيث يظل الطالب منتظرًا عطاء المدرس الخصوصى دون بذل جهد يذكر من جانبه.

٥ ـ أرهقت الأسرة المصرية اقتصاديًا بشكل غير إنسانى؛ فأى أب يدفع من مرتبه أجر المدرسين قبل طعامه وشرابه، مما أدى إلى ركود اقتصادى ربما كان من أبرز أسبابه هذا المحور الحيوى الذى استنزف حتى مرابات الآباء على حساب حاجات بيوتهم وأسرهم.

٦ ـ أفرزت من بين المدرسين طبقة طفيلية تضخمت دخولها بشكل غير مشروع فى غيبة المتابعة والمحاسبة الأمينة للمعلم على سلوكه غير القانونى، حتى أصبح المدرس يعلن عن نفسه دون حرج أو توجس، وتنافس المدرسون فى استقطاب الطلاب فى الدروس إلى حد وقوع الخصومات بينهم.

٧ ـ أفقدت الأسرة المصرية الثقة فى عقول أبنائها الذين صرفوا همهم إلى التبارى والتنافس فى الدرس الخصوصى فى كل المواد الدراسية.

٨ ـ سممت أفكار أبنائنا فى ظل صراع طبقى مصطنع، أساسه من يدفع أكثر للمدرس القادر، حتى على توقع الامتحانات فحسب، حتى يضمن مجموعًا أكبر.

٩ ـ أفقدت المدارس هيبتها حين تحول بعضها إلى أماكن للاتفاق على الدروس الخصوصية، أو ـ على الأقل ـ إعلاناتها، وتجاهلت الحصص الرسمية والمراقبة الأمينة للمدرسين على عطائهم العلمى فى صورته الرسمية المرتهنة بمجانية التعليم فى مجتمعنا الفقير.

١٠ـ تمثل إنذارًا خطيرًا من المتوقع أن تظهر آثاره فى الجيل القادم الذى نبنى عليه أمل المستقبل، وهو جيل اتكالى نشأ نشأة غير علمية وغير صحيحة، ولا أدرى ماذا سيصنع مع الجيل الذى يليه؟!

الحلول: وهى ليست مستحيلة، ولكنا يجب أن نأخذها مأخذًا جادًا حتى تنتهى هذه المهزلة:

١ ـ إحكام الرقابة التعليمية من خلال الإدارات والموجهين والمفتشين على أداء المدرسين فى حصصهم الرسمية بشكل موضوعى، يرقى إلى حد الصرامة والمحاسبة.

٢ ـ الاستماع الجاد لشكاوى الطلاب عن طريق صندوق لهذه الشكاوى فيما يتعلق بالمدرسين من أصحاب الدروس الخصوصية، الذين ينصرفون عن التدريس الجاد فى الحصص الرسمية.

٣ ـ اتخاذ إجراءات صارمة ضد المدرسين الذين أدمنوا الدروس الخصوصية، فتجاهلوا واجباتهم الرسمية مما يمكن طرحه فى أكثر من صورة:

أ ـ فصل المدرس الذى يثبت لديه هذا التجاوز، ومن السهل جدًّا أن يستبدل به عدد من الخريجين الذين لا يجدون عملاً لسنوات طوال، وعندئذ تحل مشكلة البطالة، ويظل البقاء للأصلح.

ب ـ تجريم المدرس الذى أدمن الدروس، ومتابعته رقابيًّا ويمكن للرقابة الإدارية أن تمارس دورها بموضوعية ودقة فى هذا الاتجاه، وأن تكون سندًا وظهيرًا لوزارة التعليم.

جـ ـ تشجيع المدرسين الشرفاء ممن لا يعطون دروسًا خصوصية بحوافز مادية دون سواهم، مما يدعو لإنصافهم وإشعارهم بمكانتهم المتميزة واحترامهم شرف المهنة.

٤ ـ توعية الأسرة المصرية ـ أولياء الأمور والطلاب أنفسهم ـ بأخطار الدروس الخصوصية على تكوينهم العلمى وأحوالهم الاقتصادية، ومحاولة إعادة صياغة فكر الأب المصرى فى مطالبته بالحق المشروع لابنه فى التعليم، الذى تنفق عليه الدولة مليارات الجنيهات كل عام، ويكفى أنها اعتبرته مشروعها القومى الأول.

٥ ـ إقامة نوع من المساواة بين حوافز المدرسين فى المدارس الحكومية على غرار ما يعمل به فى المدارس الخاصة، بحيث تكون الحوافز مؤشرًا دقيقًا لمن يحسن العمل دون سواه ممن ينخرط فى زحام الدروس.

٦ ـ فرض عقوبات رادعة على المدرسين الذين كونوا دخولاً طفيلية من وراء الدروس الخصوصية، وتهربوا من الضرائب وأسقطوا حق الدولة، ووضعوا فى جيوبهم كل دخول الأسر المصرية البائسة.

٧ ـ التركيز على الرقابة من خلال مديرى المدارس والموجهين والمفتشين وغيرهم من رجال التعليم ضمانًا لسلامة سير العملية التعليمية على غرار ما كان فى الأجيال السابقة.

٨ ـ تشجيع ودعم مجموعات التقوية فى المدارس باعتبارها فرصة للطلاب لمراجعة دروسهم من خلال قنوات مشروعة تتم على أساسها مكافأة المدرسين بشكل لائق، ويتم الإشراف عليها ومتابعتها بشكل جاد.

٩ ـ التخفيف من التصريحات الوردية التى تعكس صورة مشرقة للطالب المصرى بين الكمبيوتر والإنترنت والرقم القومى والأقمار الصناعية والمدرسة المنتجة وسور المدرسة وتجاهل آلامه ومشكلاته اليومية وكثافة الفصل إلى أكثر من سبعين طالبًا، وتغيب المدرس، وضعف الرقابة وجمود المنهج... إلخ.

١٠ـ الانطلاق من الواقع ـ بكل سلبياته ـ والانتهاء إليه بالحلول العملية التى تعكس مشاركة المسئول هموم الناس ومعايشة مشاكلهم بصدق بعيدًا عن الإيهام ـ غير المبرر ـ بنبوغ طالب الثانوية ٢٠٠٠ عن طالب السبعينيات أو الثمانينيات، والحقيقة أنها حصيلة الدرس الخصوصى الذى يجب ألا نتغاضى عن الاعتراف به وضرورة مقاومته.

وتبقى كلمة أخيرة للجامعات المصرية فى ضرورة تطهير ساحتها تمامًا من كارثة الدورس الخصوصية بتطبيق اللوائح الصريحة، واحترام القوانين المنظمة للعمل الجامعى بفصل كل من يثبت أنه يمتهن الدروس الخصوصية التى تفقد الجامعة هيبتها وكيانها العلمى العريق، ولا تقف المسألة عند حد اللوم أو الإنذار أو مجلس التأديب، ذلك أن الصرامة فى العقوبة ستنقذ مجتمعنا من كثير من السلبيات باعتبار العظة أفضل مدخل للإصلاح.

امتحانات النقل
بين الإبقاء والإلغاء

طرحت وزارة التعليم فى سياق عدة آراء ـ مؤخرًا ـ مسألة التوجه إلى الاهتمام بأعمال السنة بين محاولة إلغائها، والخلاص منها باعتبارها مدخلاً خطرًا للدروس الخصوصية؛ إلى إعادة التفكير فى إعادتها لتصبح معيارًا لنقل الطلاب إلى السنوات الأعلى. وهنا أصبحت فكرة الامتحانات ـ بالتبعية ـ مجالاً للتفكير بين إبقائها أو إلغائها أو تقليل أهمية دورها فى العملية التعليمية؛ مما يوحى باستمرار حالة القلق وعدم الاستقرار فى المشهد التعليمى.

ولا شك أن هذا التردُّد يمثل موقفًا غير مأمون النتائج فى مسار العملية التعليمية التى يشوبها قدر واضح من التحوُّل، منذ بدأ تغيير سنوات الدراسة الأولى من ست سنوات إلى خمس، ثم العودة إلى ست، وكذا كانت مناهجها وتوزيع درجاتها؛ إلى غير ذلك من قضايا متنوعة شغلت مساحة كبيرة جدًّا من تفكير المسئولين بقطاعات التعليم؛ وشغلت الجزء الأعظم من تفكير الناس باعتبارهم أولياء أمور للطلاب يشاركونهم همومهم ومشكلاتهم.

فلم يعد للناس حديث إلا حول مشكلة الدروس الخصوصية، وتصريحات رجال التعليم حول المواظبة وعدد أيام الحضور والغياب فحسب، وإلغاء

أعمال السنة، أو إلغاء الامتحانات، وأخذ موضوع الغياب بشدة ثم العودة إلى التهاون فيه والإفراج عن المتهمين من الطلاب... إلخ. وكأننا وصلنا إلى نهاية المطاف، على الرغم من تهميش أعمدة العملية التعليمية التى يجب أن ننظر إليها بموضوعية وعمق، وأن نتوقف عندها طويلاً، ونأخذ فيها قرارات وتوصيات تتابع وتنفذ، لعلها تنقذ التعليم المصرى من الصور السلبية التى وقع فيها أبناؤنا الطلاب، ومن هذه الأسس:

١ ـ تشكيل لجان علمية بقصد تطوير مناهج التعليم بما يتسق ومنطق المعاصرة، ويتواكب مع مستحدثات المرحلة، وتجديد لغة التفاعل مع الطلاب فى تقديم المواد التراثية بصورة عصرية متجددة ترسخ فى الذاكرة؛ خاصة منها المواد التاريخية واللغوية الحضارية بما ينمى وجدان الطالب ويدفعه إلى المزيد من الولاء والانتماء لوطنه، من خلال حبه الحقيقى للمقررات والنصوص التراثية المقدمة له، وأحسب هذه الخطوة إن دخلت حيز التنفيذ فلابد أن تكون لها أصداء جماهيرية فى الوسط الثقافى، بما يسمح بتقبل الآراء ومناقشتها سلبًا وإيجابًا بما يفيد العملية التعليمية فى كل الأحوال.

٢ ـ تشكيل لجان إدارية بالمدارس تنهض بالإشراف على فصول الدراسة فى متابعة أمينة ودقيقة للمدرس، وهل يؤدى دوره التعليمى فى الحصص الرسمية أم لا؟! وبالتالى متابعة نشاط مجموعات التقوية التى تشجعها الوزارة وهى مشروع قومى يحتاج دعمًا ورقابة، لعله ينقذ البسطاء والفقراء من براثن أباطرة الدروس الخصوصية التى تحولت إلى كارثة قومية، على أن يوضع فى الاعتبار ضرورة مجازاة السادة المعلمين ثوابًا أو عقابًا بمقدار مشاركتهم الجادة فى إنجاح العملية التعليمية فى فصولهم، أو فى مجموعات التقوية المصرح بها فى المدرسة، مع محاسبة من كان منهم على عكس ذلك.

٣ ـ التعقب الفعلى والجاد للمدرسين الذين أخلّوا بدروهم التعليمى، وتركوا واجبهم المدرسى وحصصهم، سعيًا وراء الثراء غير المشروع من وراء الدروس الخصوصية، فمن المؤكد أن رسالة المعلم قد تدهورت أمام ضعف نفسيته

وجشعه المادى ؛ الأمر الذى يحتاج مراجعة أمينة لما يتقاضاه المدرسون من رواتب وحوافز ومكافآت، مع مراجعة أكثر أمانة لكل من يخون أمانة التعليم التى أُسندت إليه، فأحال عمله إلى تجارة مربحة على حساب عقول أجيال، لم تعد تعبأ بالتعليم قدر انشغالها بالامتحان منذ اليوم الأول للدراسة! وجريها وراء حجز المدرسين قبل ذلك بكثير! ثم على حساب حياة الأسرة المصرية التى راحت تتنازل عن ضروراتها فى سبيل دفع الإتاوات للسادة المدرسين.

٤ ـ فإذا ما صلحت المناهج وصلُح حال المدرسين جاءت مسألة الامتحانات وأعمال السنة، والحق أن الجمع بينهما سيظل مؤشرًا من مؤشرات الأمان فى تخريج طالب متميز، شريطة أن:

(أ) تحسن النوايا وتصدق الهمم فى تعليم الطلاب، وإسناد الواجبات المنزلية إليهم بشكل يضمن منهم الجدية والمواظبة وحضور الحصص ومناقشة المدرس والموضوعات، وإعمال الفكر والحوار والمداخلة مما يعطينا مؤشرًا لتفاعل الطالب مع مدرسته بالفعل، فيجعل للمدرسة رصيدًا فى أعماقه يجذبه إليها حضور غير قهرى ولا شكلى.

(ب) تترجم هذه النوايا إلى واقع محسوس من خلال عفة نفس المدرس عن ممارسة الضغوط على الطلاب للالتحاق بالدروس الخصوصية، أو إجبارهم عليها مما يعد عارًا على المدرس المصرى، وعلى من يشجعه على ذلك، أو يغمض عينيه عن ممارساته غير المشروعة، أو يجتهد فى البحث عن تبريرات لشيوع تلك الكارثة.

(جـ) تتم المحاسبة بموضوعية وأمانة لكل من يخرق النظام، أو يتعدى على حقوق البسطاء فى التفوُّق من خلال اجتهاداتهم الذاتية، وتربية عقولهم تربية سليمة من خلال القراءات والتثقيف والمناقشة، وحق تلقى العلم كالماء والهواء على حد تعبير عميد الأدب العربى دكتور طه حسين.

فإن تحقق هذا كله بقى الجمع بين أعمال السنة والعملية الامتحانية مدخلاً طبيعيًّا إلى نجاح العملية التعليمية بكل المقاييس. ويبدو أن فكرة إلغاء الامتحانات نهائيًّا أمر

غير منطقى فى مجتمعنا أو فى غيره ؛ صحيح أن الاعتماد عليها وحدها ربما يعد خطأ فى التكوين العلمى للطالب، ولكن إلغاءها أيضًا قد يسمح بمزيد من إفساد السادة المدرسين وطغيان الجبابرة منهم ممن تخلّوا إما عن ضمائرهم، أو عن تقدير رسالتهم المقدسة التى ينبغى أن يعيدوا النظر فيها طويلاً، مما يستلزم مجاهدة النفس بين مطلب الثراء الرخيص وبين الواجب القومى، الذى يظل من أغلى ممتلكات أبناء هذه الأمة.

وحين تصبح العملية الامتحانية جزءًا من تقييم عمل الطالب على مدار السنة، فأحسبها لا تخل بالإبقاء على أعمال السنة بوصفها دافعًا للمتابعة والعمل الجاد المكثف، وهو ما نتوقعه من الطالب المصرى فى عصر التراكم المعرفى والثورات العلمية المتعددة، مما يتطلب إعادة تشكيل عقلية جديدة قادرة على تجاوز حد التلقين والاستظهار والحفظ، إلى عقلية قادرة على التفكير والمناقشة والقبول والرفض من خلال الاقتناع أو الإقناع، مع احترام أدب الحوار وقبول الآخر... إلخ.

يبدو أن تشكيل هذه العقلية قد يتم فى غيبة المناقشات الفرعية التى تشغلنا كل يوم دون تركيز على الأصل، وهو: كيف نطور المناهج؟ وكيف نرتقى بعقلية الطالب؟ وكيف يحقق التعليم أهدافه التثقيفية والمهارية؟ وكيف نرتقى بحس الطالب قوميًّا ووطنيًّا ودينيًّا وإنسانيًّا؟ وكيف تتسع مداركه للانفتاح على ثقافات الدنيا من حوله ليتعلم ويختار ويناقش؟ وكيف ننقى الوسط التعليمى من أشباه المدرسين الذين تحولوا إلى تجّار يتربحون بشكل غير مقبول إنسانيًّا؟ وكيف نحدد للإدارات دورها فى المتابعة الأمينة لصحة مسار العملية التعليمية؟ وكيف نؤمن للطلاب حياتهم اليومية فى الفصول وأفنية المدارس وقاعات الأنشطة والملاعب والمكتبات وأمام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، وغير ذلك من صور العطاء الفكرى والإنسانى للطالب المصرى؟

أعتقد أن الإجابة عن هذه الأسئلة وأمثالها ستظل علامة دالة على المدخل الصحيح إلى ضبط مسار حركة التعليم فى المراحل الأولى بدلاً من الانشغال بجزئية قد تعد من النوافل إذا قيست بالأصول، لتظل الأصول أوْلى بالمناقشة والبحث وإبداء وجهات النظر، واحترام الغير، مما قد ينبه إلى صحة المسار من عدمه، وفى

كل الأحوال علينا أن ننقد أنفسنا، وأن نحاول تقويم خطانا باعتبارنا بشرًا قد نصيب وقد نخطئ، فإن أصبنا أضفنا اجتهادًا، وإن أخطأنا تجاوزنا التمادى فى أخطائنا، فمراجعة النفس أمر مطلوب، وكذلك مراجعة كل خططنا التعليمية المستقبلية بما يضمن لنا المزيد من الارتقاء بعقلية الطالب المصرى بعيدًا عن أوهام "مجموع الدرجات" الذى يعكس العطاء الامتحانى للمدرس، وليس دالاً ـ بحال ـ على نضج عقلية الطالب بدليل ما يواجهنا من رسوب الطلاب فى الجامعة.

تحية لكل جهد صادق يستهدف الارتقاء بحركة التعليم فى مدارسنا المصرية، وتحية لكل من يبحث عن طوق النجاة؛ مما حلَّ بها من صور غير مقبولة تحتاج التأمل والمراجعة مع مزيد من الخيدة والموضوعية، دون تحيُّز إلا للحس القومى ورموز المواطنة فى أنقى صورها.

الشباب والقدوة: مهارات وسلوك

تستهدف الجامعة تخريج الطالب النموذج، أو الطالب المثالى الذى تتكامل شخصيته فيتجاوز مرحلة التلقى العلمى والتلقين والاستظهار إلى مرحلة المناقشة والإضافة والمداخلة والابتكار. وأحسب أن هذا هو المدخل الصحيح لتفعيل العقل الطلابى، وصقل معارفه بصورة جادة ودافعة إلى التميُّز والتفرُّد؛ الأمر الذى يستدعى استكمال المشهد التكوينى للطالب خارج قاعات الدرس ومعامله وورشه.

من هنا يأتى مدخلنا إلى رصد صور المهارات القيادية والسلوكية القويمة للطالب، وسبل تنميتها ودعمها ورعايتها من خلال عنصرين اثنين: أولهما السلوك وما يترتب عليه من مقومات، والثانى الثقافة العامة وما تتطلبه من معطيات.

أما السلوك فيمكن أن نحدد معالمه فى:

١ ـ الاعتماد على الذات والثقة فى النفس باعتبارها المطلب القيادى الأول للطالب مما يدعوه إلى استشعار المسئولية، ومن ثم القدرة على تحملها وإنجاز متطلباتها.

٢ ـ توافر روح الجسارة والجرأة والشجاعة فى مواجهة المواقف دون تردد أو تراجع أو تخاذل، فقد يفسد التردد صحة القرارات، وربما يضيع الفرص على صاحبه إن لم يجروء على اتخاذ القرار.

٣ ـ الانضباط واحترام اللوائح، والصدور عن القواعد العامة دون خرق لها أو استهانة بها، مع تفهم روح النص اللائحى وما ينبئ به من ضرورة هذا الانضباط.

٤ ـ المرونة ورحابة الصدر، ففيهما ما يسمح بالتفاعل مع الآخر وقبول فكره ومناقشته، دون انغلاق أو جمود فى التفكير يؤدى بصاحبه إلى الدوجماطيقية.

٥ ـ احترام رأى الآخر وتقدير مواقعه والإفادة من آرائه ومقترحاته أيًا كانت صورتها سلبًا أو إيجابيًا، وعدم إبداء التبرُّم منهم، أو الضيق بهم، أو تحقير منا يصدر عنه من مواقف وآراء.

٦ ـ اتساع الأفق العقلى بما يقبل التجديد والتحديث والسعى إلى التطوير والابتكار والمعاصرة، وهو مطلب مهم لتشكيل العقلية القيادية التى يجب أن تتجاوز حرفية الأداء وجمود الفكر.

٧ ـ التمتع بحد أعلى من الثقافة على تنوعها وتعددية مصادرها ودوائرها بين الإلمام بالثقافات الوطنية والقومية. إلى معرفة واعية بمسارات الفكر العالمى وتوجهاته، إلى دعم هذه التعددية الأفقية بتعددية رأسية تعمق آفاق الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلمى والقانونى وقبل هذا كله الفكر التراثى والقومى والدينى واللغوى والتاريخى.

٨ ـ تعميق الحس القومى والانتماء الوطنى من خلال أرصدة الولاء التى يحسن الصدور عنها، والتركيز عليها قصدًا إلى خلق شخصية متكاملة تتسق مع حركة المجتمع، وتسير معه فى اتجاهه الصحيح عبر فهم وإدراك لكل مشكلاته وهمومه من جانب، وطموحاته وآماله المستقبلية من جانب آخر، مع التركيز على صدارة المعارف الوطنية والقومية قبل أى اعتبارات أخرى.

٩ ـ التركيز على احترام القيم والمقدسات وما تواضعت عليه الأمة من ثوابت عن رضى واقتناع بها مما يدعو إلى الذود عنها وضرورة حمايتها، ليلعب الضمير الداخلى هنا دوره البارز فى تأكيد هذا المطلب.

١٠ـ الهدوء والرزانة ومراجعة النفس فى اتخاذ القرار، ولا مانع من العودة إلى الحق إذا استشعر أنه تجاوزه بصحة تعديل المسار، وفرق جوهرى بين مراجعة النفس والتردد الذى أشرنا إلى رفضه فى رقم (٢).

١١ـ الحَيْدة والموضوعية، وتجنب الأهواء والانفعالات، واستبعاد الجوانب الشخصية من إصدار الأحكام التى يتسنى للقيادى أن يعامل الناس على قدر من المساواة بعيدًا عن الأهواء التى تمثل آفة القيادة السليمة.

١٢ـ إعمال العقل فى حل المشكلات، وسرعة البحث عن البدائل، دون تواكل أو تخاذل مما يحتاج إلى إخلاص الفكر، والتركيز فى موضوع المشكلة، ويدخل فى هذا السياق احترام الكبار وتوفيرهم، والاعتداد بحكمتهم وآرائهم، مع تشجيع الصغار والأخذ بآرائهم ومقترحاتهم ووضعها فى الحسبان، ومناقشتها من باب الإفادة أو النقد أو المراجعة والتصحيح.

ثم تأتى سبل تنمية المهارات القيادية وصيغ دعمها وتأكيدها فى نفوس الشباب؛ مما يمكن أن نوجزه ـ أيضًا ـ فى عدة نقاط:

أولاً: ضرورة رعاية الكبار للصغار وتشجيعهم على الانخراط فى السلك القيادى مع دقة المتابعة لهم، والحذو عليهم، وتنبيههم إن أخطأوا والسماع لشكواهم وتصحيح مسارهم.

ثانيًا: ضرورة اقتراب الطلاب من القيادات للإفادة من الممارسات القيادية الجادة، وتلمس القدوة فى مسلكهم، والوقوف على أساليب معالجتهم للمشكلات، ومحاولة الإفادة من كل ما يرونه أمامهم مدخلاً إلى القياس فيما يستقبلونه من أيامهم ومشكلاتهم.

ثالثًا: الحرص على أن تكون القيادات المتعددة بمثابة المثل العليا أمام الشباب من حيث طهارة اليد والقلب واللسان، والجمع بين الجدة والصرامة وبين اللين والمرونة، مع المواقف، وتعميق البعد الإنسانى وتأصيل القيم فى الشخصية القيادية؛ ذلك أن القدوة ستظل هى المحور الأساسى الذى يترقبه الطالب ويأخذ عنه فى مسلكه.

رابعًا: إعداد محاضرة ولقاءات فكرية تتناول هذا الإطار، مع عمل دراسات موجزة تعكس أصداء هذه الأطروحات فى فكر الشباب وتوجُّهاته، مما ييسر له سبل الفهم والوعى للأصول القيادية، إلى جانب استقاء مادته الفكرية من أصولها الصحيحة دون زيف أو تشويه.

خامسًا: التوقف عند مستويات الحوار والمناقشة، والعكوف على دراسة أصولها ومقوماتها، وتنوير الشباب بسلامة المنهج الفكرى دون تعصب أو تشنج أو انحياز أعمى للرأى الشخصى، مما يتجلى - بالفعل - فى لغة الحوار ومستوياته، وطبيعة المداخلة وقيمتها فى سياق المحاضرات والمناقشات.

من هذه النقاط الموجزة أتصور أننا قد وقفنا عند الإطار لرسالة الشباب من خلال التواصل مع أساتذتهم وزملائهم فى مساق المنظومة الجامعية، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بهم وتوجيه مزيد من العناية لتكوينهم بشكل صحيح يهمنا فى بناء أجيال مستقبل الأمة بشكل واعد إن شاء الله؛ ولاسيما إذا قدمنا أمامهم نماذج عليا مع سلوك العلماء الأجلاء الذين يقولون ويعملون ولا يتناقضون مع أنفسهم، ولا يفرطون فى معتقدهم، ولا يزدرون تراثهم، ولا ينسون تاريخ أمتهم بقدر ما يسهمون بفكرهم فى التأصيل لهذا كله من جدارة وأصالة.

الميثاق الأخلاقى للأستاذ الجامعى: الأهمية والمبررات

تنتهى هذه الورقة إلى محاولة تأسيس ميثاق شرف يتعلق بمقومات الأستاذية بما يضمن لمفهومها المزيد من العمق والرسوخ؛ وهو ما يمكن طرحه عبر عدة مستويات نحددها فى نقاط موجزة على النحو التالى:

١ ـ المحافظة ـ من قبل الأستاذ أولاً ـ على طبيعة مستوى الأداء التعليمى ومتطلبات العمل الوظيفى فيما يتعلق بتواجده ومواظبته وعدم انقطاعه عن محاضراته، أو اجتزاء وقتها بشكل يتنافى مع سلامة المنطق العلمى والعملى الجاد.

٢ ـ إدراك أبعاد مستوى الأداء الإدارى إذا ما أسند إليه منه شىء، وهو أمر يدركه ـ بالتأكيد ـ ذوو المناصب الرفيعة فى السلك الجامعى بحكم اختيارهم لمناصبهم من جانب، وبحكم خبراتهم وتمرسهم وتجاربهم فى سير ذلك العمل الإدارى من جانب ثان.

٣ ـ إعادة النظر فى مستويات التوصيل الدراسى وسبل التفاعل مع الطلاب؛ مما يظل أساسًا من الأسس الكبرى التى تظل منوطة بأحقية الأستاذ بالعضوية فى مؤسسته التعليمية الصغرى (القسم) والكبرى (الجامعة).

٤ ـ تكرار قياس درجة نجاح الأستاذ فى التفاعل مع طلابه على المستوى العلمى، من خلال النقد الذاتى مع الحرص الدائب على تجاوز مرحلة الحفظ والاستظهار والتلقين إلى مرحلة الحوار والمناقشة والإضافة والابتكار، باعتباره هدفًا لا يجب التنازل عنه فى سبيل تكوين الطالب بصورة صحية ومنهجية علمية دقيقة محكمة.

٥ ـ توظيف كل أدوات الأستاذ فى تأكيد هذا التوجه مهما كلفه ذلك من قراءات، أو إعداد خاص لمحاضراته بالشكل الذى يليق بثقافته وينم عن أبعادها. ويصبح مسار تكوين طلاب، ويولد لديهم الاستعداد لتعدد القراءات والدخول فى جدل وحوارات معه أو حتى مع غيره، وهو ما ينتهى بالطالب إلى حب اقتناء الكتاب وإعداد مكتبته الخاصة.

٦ ـ التوقف عند أسس التفاعل مع الزملاء فى حقول التخصصات المتعددة. وإيجاد صيغة فعالة فى منطقة العلوم البينية والمساعدة؛ مما يتبدى بدقة فى حقل الدراسات العليا؛ وخاصة فى تسجيل الرسائل الجامعية.

٧ ـ ضرورة انفتاح الأستاذ على المناهج المعاصرة درسًا وقراءة وتأصيلاً ونقدًا، تجاوز مرحلة الإصرار العلمى على الرؤية الأحادية. أو الانشغال بجزئية المنهج، مع إتاحة الفرصة لنفسه للإفادة من الآخرين، أو حتى لإفادتهم فى ظل تعدد المناهج. وإدراج الأبعاد الكامنة وراء قديمها وحديثها على السواء.

٨ ـ إعادة النظر فى صياغة أسس التعامل مع الأجهزة الإدارية والتكيف مع القائمين عليها بدءًا من تجاهل الفواصل المرسومة بين الخاص والعام، ومحاولة كسب ثقة الآخرين، والصدور عن قناعة ورضى وهدوء فى التعامل معهم مما يضمن تبادل الاحترام للذات والآخر معًا.

٩ ـ الرصيد الأخلاقى يظل مهيمنًا على كل ما سواه باعتبار بروز الأستاذ القدوة أمام طلابه، فهم يقلدون أحسن ما لديه؛ وقد يتندرون بأسوأ ما فيه. مما يجب عليه المزيد من الحرص على سلامة صورته وصحة مسلكه، بما يتناغم مع منطق الأستاذية فى شتى صورها.

١٠ـ عدم التنازل عن أى من المثل العليا والفضائل التى يجسدها سلوكه اليومى من جانب، وقد ينادى بضرورة التأصيل لها بين طلابه نظريًّا وتطبيقيًّا من جانب آخر.

١١ـ البحث عن صيغ معقولة ومقبولة للمحاسبة إن أخل الأستاذ بأى من بنود الميثاق المقترح، وعدم التهاون فى أى من التجاوزات، التى قد تنتهى إلى أخطار جسام فى الوسط الطلابى، أو حتى إلى الاستهجان فى وسط الأستاذية ذاته.

١٢ـ ولعل أولى الصيغ المقترحة تتعلق بالمسارعة إلى إيقافه عن التدريس وحرمانه من نهج الأستاذية، وعليه عندئذ أن يطرق أبوابًا إدارية أخرى، إن لم يستطع ـ بحق ـ المحافظة على ميثاق الأستاذية بكل بنوده وتفاصيله وقيمه وأصوله.

❖ ❖ ❖